الباب الثالث

الوضع الاقتصادي الأمريكي

أصدرت مؤسسة بروكنغز بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٩٣م تقريراً ، جاء فيه :

ـ لم يتحقق أي نمو اقتصادي هام خلال الـ ٢٠ سنة الماضية ، فإنتاج العامل ارتفع سنوياً بنسبة ٢,٥٪ خلال الفترة (١٩٤٨ـ١٩٧٣م) إلا أنه لم يزد عن (٠,٥٪) خلال السنوات (٧٣ـ١٩٩٣م) .

ـ وفي العشرين سنة قبل عام (١٩٧٣م) ارتفع دخل العائلة الأمريكية في المتوسط بمعدل ٣٪ سنوياً ، بينما لم يزد عن (٠,٥٪) خلال العقدين اللاحقين .

ـ تواجه الاقتصاد الأمريكي مشكلة تناقص العمال المهرة ، وهذا دليل علىٰ انحدار مستوىٰ المنهج التعليمي في المدارس الأمريكية ، وانعكاسات ذلك علىٰ الصناعة خصوصاً ، والاقتصاد بشكل عام .

ـ أهم عرض لأزمة الاقتصاد الأمريكي هو مقدار العجز الضخم في الميزانية الفيدرالية ، (٣٥٠) مليار دولار عام ١٩٩٣م ، ومعروف أن العجز يرحّل الديون من ميزانية لأخرىٰ ، مما يؤدي مباشرة إلىٰ انخفاض مستوىٰ المعيشة ، ويتوقع أن يستمر هذا العجز إلىٰ نهاية العقد .

وهذا سبب لانخفاض معدلات التوفير القومي من (٨,٢٪) في الفترة (١٩٥٩ـ١٩٨٠م) إلىٰ (٤,٢٪) (١٩٨١ـ١٩٨٨م) إلىٰ (٢,٩٪)

(١٩٨٨ـ١٩٩١م) ، ويتوقع أن تنخفض إلىٰ (١,٢٪) مع نهاية عقد التسعينات .

ووفق إحصاءات التقرير السنوي (٩١ـ١٩٩٢م) لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (مقرّها باريس) ، فإن حجم التوفير والاستثمار كذلك فيما الولايات المتحدة هو أقل مستوىٰ من مثيله في معظم الدول الصناعية ، فقد بلغ التوفير من الناتج المحلي في الولايات المتحدة (١٩٨٦ـ١٩٩٠) (٢,٥٪) وحجم الاستثمارات كذلك فيما هو في بريطانيا (٤,٥٪) و (٧,٥٪) علىٰ التوالي ، وفي اليابان (١٩٪) و (١٦٪) . علىٰ التوالي .

أما استثمارات القطاع الخاص في الولايات المتحدة سواء في رأس المال أم في مجال البحوث والتنمية فهي لم تزد في العام (١٩٩٠م) عن (٩,٥٪) في رأس المال و (١,٣٪) في البحوث والتنمية ، في حين بلغت الضعف في اليابان (١٨,٩٪ ، ٢,٦٪ علىٰ التوالي) .

ويقول الرئيس السابق الأمريكي (ريتشارد نيكسون) :

بدلاً من الشكوىٰ في المنافسة الدولية علينا أن نرحب بها ، بدلاً من الانكماش في حفرة الحماية أو خلف جدران الإجراءات التقييدية ، علينا أن نسعد بالفرصة المتاحة لتحقيق الامتياز بالتنافس مع الآخرين .

لكن هل جلبت فترة ما بعد الحرب الباردة للأمريكيين نشوة النصر ، والازدهار الاقتصادي ، ونحو ذلك ؟

يجيب (نورمان أورنستاين) الخبير في معهد المشروع الأمريكي بواشنطن بالقول :

. . فالأمريكيون بدلاً من أن يبتهجوا في الشوارع حول انتصارهم في الحرب الباردة ، فإنهم تعساء بشكل مرير من إخفاقات العمليات الرئاسية

والاقتصادية في الداخل ، ويُظهرون تشاؤماً تجاه المستقبل !

وحتىٰ اللحظة ، فإنه ليس فيما سبق أي جديد ، فقد كثر الحديث عن أزمة الفراغ التي خلّفها غياب العدو (الشيوعي) الوهمي ، الذي طالما اغتذىٰ عليه تماسك الأمريكيين في سنوات الحرب الباردة ، خاصة أن هذا العدو (الافتراضي) ظل من أهم شعارات الحملات الانتخابية الأمريكية السابقة .

ودائماً كان علىٰ الرؤساء المرشحين للفوز بكرسي المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض أن يسلّطوا الأضواء علىٰ (شرٍّ) ما ، تعمل أمريكا علىٰ مقاومته .

وقد اختار الأمريكيون لملء هذا الفراغ أعداء كثر : اليابانيين ومقاومة الخطر الأصفر ، وليبيا وسورية ، وإيران وكوريا الشمالية ، والحركات الإسلامية ، لكن ذلك كله لم يحلّ المعضلة ، وانحصر التجاذب الداخلي الأمريكي فيما يسمىٰ بدبلوماسية (البينغ ـ يونغ) بين نزعتي التدويل والانعزالية ، والتي يستصعب أي من الأمريكيين حسم رأيه بخصوص الانحياز إلىٰ أي منهما بسهولة .

فأمريكا المنكفئة إلىٰ الداخل ، ليست هي أمريكا المستقبل القوية ، الخارجة للتوّ من أكبر انتصار لها ، وهي لا تستطيع الحياة بدون هذا الدور الخارجي الكبير ، وهذا أمر يعيه الأمريكيون جيداً ، بغض النظر عن الشعارات التي قد توحي بعكس ذلك ، وبغض النظر أيضاً عن تلك الستائر التي ظل يغطي بها الأمريكيون تدخلهم في شؤون دول العالم كافة ، ابتداء من حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ، وصولاً إلىٰ مقاومة الشيوعية والإرهاب الدولي ، وحتىٰ المخدرات . . .

إذن :

الاقتصاد الأمريكي في مأزق ، لذلك خطط الساسة الأمريكيون إلىٰ الهروب من تلك الأزمة ، وذلك بالالتفات إلىٰ الأمور الخارجية!

وهذا الهروب ، تارة إلىٰ الأمام ، وتارة إلىٰ الخلف ، وتارة نحو الرغبة في التغيير لا أكثر ، أو في التجريب علىٰ قاعدة (المحاولة والخطأ) الرياضية . . .

مشكلة أمريكا أن نصف قرارها يعيش وراء الزمن ، ويحلم باستعادة العدو ، ويفضل استمرار الحروب والعربدة كمحرك للاقتصاد القومي الأمريكي ونموه ، ونصف القرار الآخر يخوض أوهاماً حول المستقبل ، يرفع شعار (أمريكا أولاً) ، ويطالب بإجراءات حماية جمركية ضد اليابان وأوربا ، وبنوع من العزلة والانكفاء الأمريكي نحو الداخل .

هذه الإرباكات الداخلية تجاه المستقبل ، والتي يحرك معظمها (جنون العظمة) الأمريكية ، هي التي جعلت رئيس أركان الجيوش الأمريكية السابق (كولون باول) يقول : . . ومن يدري ، فقد تأتي لحظة قريبة نقرأ فيها في إحدى الصحف الأمريكية ما يلي :

علىٰ أمريكا أن تندم علىٰ تلك اللحظة التي سمحت فيها بموت الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة!!

ولعل هذا يطابق كلام (هنري كيسنجر) التالي : لم يبق لنا في أمريكا إلا أن نفعل ما لم نفعله أبداً ، وأن نميز بوضوح بين الحيوي والمرغوب فيه ، بين الممكن وما يفوق قدرتنا ، ومن هنا فإن المطلوب هو تعريف جديد للأمن القومي الأمريكي يختلف تماماً عن مفهوم العالم الثنائي الاستقطاب في الحرب الباردة ، وأكثر محدودية ، وكل نهج آخر سيزيد من لاموضوعيتنا في نهاية العقد الذي بدأ بوهم مكانة أمريكا كدولة عظيمة وحيدة . . .

. . . صورة أمريكا لا تزال علىٰ تلك الشاكلة التي تخيلّها رسام كاريكاتير أمريكي شهير : بتمثالٍ من الثلج مدجّج بالأسلحة ، وقد طلعت عليه الشمس وبدأ بالذوبان!

وكما هو واضح ، فإن الأحلام ، بل الأوهام ، شيء مختلف كثيراً عن تمثال ثلج يذوب!

وقد باتت قريبة ، تلك الأيام التي سيترحم فيها الأمريكيون علىٰ زمان الحرب الباردة[1] .

* * *

لكن الذي يطفو علىٰ السطح أن الدولار الأمريكي له دور كبير في تردّي الاقتصاد العالمي!!

فكيف حدث ذلك ؟

كانت العلاقة بين الذهب والدولار علاقة عكسية ، بحيث إذا انخفض الدولار ارتفع الذهب ، والعكس صحيح أيضاً .

لكن وفي شهر آب لعام ١٩٧١م أعلن الرئيس الأمريكي السابق (نيكسون) عن إلغاء قابلية تحويل الموجودات الأجنبية من الدولار إلىٰ ذهب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدىٰ إلىٰ نتائج اقتصادية خطيرة ، أهمها : انهيار نظام النقد العالمي القائم علىٰ قاعدة الصرف بالدولار والذهب . . .

وهكذا استخدمت أمريكا الدولار كوظيفة سياسية تخدم الهيمنة الاستراتيجية بكل أشكالها وكأداة لخنق العملات الأخرىٰ .

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : انتحار الحضارة ، شوقي أبو شعيرة : ٤٤ـ٦٠ .

وبالتالي راح الدولار يسير باتجاه الارتفاع ، وذلك لإرتفاع نسبة الفوائد المصرفية علىٰ الودائع بالدولار ، مما يزيد جاذبية الاستثمارات في أمريكا ، إضافة إلىٰ الاستقرار الموجود فيها ، حيث أقدمت حكومة الولايات المتحدة مراراً علىٰ رفع معدلات الفائدة المصرفية حماية للدولار المتدهور علىٰ الصعيد العالمي سابقاً ، ولإيقاف معدلات التنظيم النقدي عبر التضييق علىٰ التسهيلات الائتمانية المصرفية . . .

وبالمقابل فالدول النامية تعاني من أزمة اقتصادية مردّها إلىٰ ما يلي :

أـ ارتفاع الفوائد العالية علىٰ نسب الديون التي يتناولها الغرب . . .

ب ـ قروض عالية تشرف عليها الجهات الدائنة .

جـ ـ تزايد قيمة تبادل السلع مع الغرب .

وتشير الإحصائيات والأرقام إلىٰ أن ديون العالم الثالث تضاعفت بشكل فاحش في السنوات الأخيرة ، لتبلغ في عام ١٩٨٢م حسب تقديرات (فيدل كاسترو) :

(٦٠٠) مليار دولار ، وسترفع هذه الديون حسب التقديرات القياسية الاقتصادية لتبلغ عام ١٩٩٠م (١,٤٧٣) ترليون دولار ! !

وإذا علمنا مدىٰ توسع النفوذ الأمريكي في البلدان النامية ، علمنا السبب الحقيقي لحدوث الأزمة الرأسمالية العامة :

ففي عام ١٩٨٠م اشترت البلدان النامية وبلدان الشرق الأوسط ما نسبته (٤٠٪) من مجمل الصادرات الأمريكية .

وإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدّم ما نسبته (٤٠٪ إلىٰ ٥٠٪) من البضائع والخامات التي تستوردها لمصانعها ومعاملها ومستهلكيها من الشرق الأوسط ، والمشكلة الرئيسية في أمريكا هي البطالة ، حيث ارتفع

عدد العاطلين عن العمل إلىٰ (١٣) مليون أمريكي! وكذلك الارتفاع الكبير في معدلات البطالة .

يضاف إلىٰ ذلك كله زيادة النفقات العسكرية ، فينما قدّرت في عام ١٩٨٤م (٣٧٢) مليار دولار ، وصلت في العام ١٩٨٨م إلىٰ (٤٥ مليار دولار) .

وأما الهيمنة الأمريكية علىٰ صندوق النقد الدولي فكان له تأثير كبير أيضاً :

يقول الكاتب محمد سرحان : . . . وتهيمن الولايات المتحدة التي تملك حوالي (٢٠٪) من سلطة الاقتراع في المسائل الرئيسية علىٰ إدارة الصندوق ، وستسمح الخطوة الأمريكية بزيادة الحصص ومساهمات الدول الأعضاء إلىٰ حوالي (٩٤) مليار دولار ، من حوالي (٦٣) مليار دولار ، علىٰ أن (٩٦) دولة أبرمت موافقتها علىٰ زيادة حصصها التي تمّ الاتفاق عليها في شهر شباط من سنة ١٩٨٣م .

وبات من الواضح أن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً هائلاً لايستهان به علىٰ الصعيد السياسي والاقتصادي العالمي ، هذا الدور مفروض عليه أن يلعب دوراً خاصاً يبتعد كل البعد عن المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان والشعوب وخاصة حقها في تقرير مصيرها بنفسها وبناء دولتها المستقلة سياسياً واقتصادياً .

علىٰ أن مؤشر تردّي الاقتصاد العالمي تتحمل عواقبه في الدرجة الأولىٰ السياسية الاقتصادية للإدراة الأمريكية ، والتي تسعىٰ منذ قمة (وليامز بورغ) لإبقاء أوربا والشرق الأوسط مهيمن عليهما تحت مظلة الدولار والأسلحة النووية الأمريكية ، وانتهاج سياسة ديبلوماسية البوارج والسفن الحربية لغزو غرينادا ، ونيكاراغوا ، ولبنان .

إلىٰ الجانب الاقتصادي وتحليل العوامل الاقتصادية الناشئة عن ظروف الحياة المعيشية ، وانعكاس القرارات السياسية عليها ، وتؤكد أنه يمثل القاعدة المادية لكل موقف سياسي ، خاصة وأن إدارة الرئيس رونالد ريغان لم تستطع التعامل مع الأزمة السياسية العالمية من منطلق الرئيسين السابقين ، بل من منطلق أكثر تطرّفاً :

وهكذا تتركز جهود الاقتصاديين الأمريكيين علىٰ تخفيض أسعار العملات الأوروبية مع الين الياباني ، والهدف من ذلك أن يتراجع الدولار في أسعار الصرف العالمي .

كل ذلك ضمن سياق القاعدة المالية الشهيرة :

لكي نحصل علىٰ عملة قوية ، علينا زيادة عجز موازنتنا ! !

فإذا علمنا أن (٩٠٠) ألف مليون دولار هو حجم المال العربي الموجود خارج الوطن العربي ، من فوائض ، أي بما يعادل (٩٦٪) مقابل (٤٪) يتم استثمارها داخل الوطن العربي ، بينما تستورد الدول العربية (٨٤٪) من احتياجاتها من السلع الصناعية . . .

ووصلت أرصدة السعودية بالعملات الأجنبية الآن إلىٰ حوالي (١٦٠) ألف مليون دولار ، بينما بلغ احتياطي العملات الأجنبية الكويتية (٧٥) ألف مليون دولار و . . . ! !

إذا عرفنا ذلك تبيّن لنا مدىٰ خطورة هجرة المال إلىٰ أمريكا ، لا علىٰ أمريكا ، إنما علىٰ الدول النامية .

ثم إن الدولار ما يزال يلعب دوراً تخريبياً علىٰ الصعيد العالمي ، حيث أنه اخترق السقف المحدد له في سوق العملات العالمية ، ولم يتوقف في ارتفاعه حتىٰ هذه اللحظة ، فمنذ شهر كانون الثاني ١٩٨٣م

ارتفع بنسبة (٢٠٪) ، بينما كان ارتفاعه عام ١٩٨١م وإلىٰ الآن مرتفع بنسبة (١٠٠٪) .

إلا أن الاقتصاديين الأمريكيين لا يعترفون بذلك ، بل يجنحون إلىٰ دغدغة مشاعر الآخرين ، وبطريقة ساخرة ، كما صرح بذلك (بول فولكر) رئيس بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي بقوله : فالدولار يجتاز مسافة المائة كيلو متر دون تعب ، و ذلك علىٰ حساب ارتفاع معدلات الفائدة ، لذلك أدعو إلىٰ جعل الفائدة ومعدلاتها أقل نسبة للقروض الدولية .

من جانب آخر تسعىٰ أمريكا لنشر الروح العسكرية ضد البلدان النامية ، وذلك بهدف الدفاع عن مصالحها الحيوية ، خاصة من أجل تأديب حركات التحرر!

لذلك وضعت تحت إشراف (البنتاغون) قرابة (٣٠٠) ألف جندي وخبير من قوات الانتشار السريع .

من أجل ذلك كله فقد تطورت النفقات العسكرية للبلدان الأمبريالية في العالم بشكل مخيف ، فبينما كانت في عام ١٩٧٠م تقارب (٢٧,٨) مليار دولار ، أصبحت في عام ١٩٨٥م تساوي (٣٦٠) مليار دولار!

لكن السؤال الملّح : إلىٰ أين سيقود الاقتصاد الأمريكي العالم ؟!

لعلنا بدأنا نعيش مرحلة الكساد العالمي ، حيث ازدادت الفجوة بين ثروات قلة قليلة من الأغنياء ، وبين فقر الكثرة الغالبة في المجتمعات .

وفي أمريكا بلغ عدد البليونيرات في أول عام ١٩٨٦م (١٤) بليونيراً ، بينما أصبحوا في آخر العام نفسه (٢٦) بليونيراً!

ومدخول (٥٪) من كبار الأغنياء الأمريكيين يفوق مجمل مدخل أفقر (٤٠٪) من الشعب الأمريكي!

وأغنىٰ واحد بالمائة من الأمريكيين يملكون ثروات قيمتها تفوق مجمل قيمة ما يملكه (٩٠٪) من الشعب الأمريكي!

هذا كله يؤدي إلىٰ خلق نظام مصرفي متقلقل ، ويرفع من حرارة المضاربة في سوق الأسهم الأمريكية التي لن تلبث أن تنهار ، وتجّر في أعقابها الكساد العظيم الذي تنبأ بحلوله منذ العقد الماضي العديد من الاقتصاديين الأمريكيين .

ولعل جوهر المشكلة هي كما قال البروفسور (رافي باترا) أحد كبار منظّري التجارة في العالم : إن جوهر المشكلة الاقتصادية الحالية في الولايات المتحدة يشبه مشكلة الذئب والغنم ، فإذا قضت الذئاب علىٰ الأغنام انقرضت الذئاب كذلك!!

لذلك فإن المنتجين يظلون بحاجة للمستهلكين ، فإذا حرم المنتجون العمال من حصة عادلة من مدخول إنتاجهم ، فإنهم يحرمون أنفسهم بذلك من المستهلكين الميسورين الذين يجعلون من مصنوعاتهم مصلحة مربحة .

لكن تُرىٰ هل تتحقق نبوءات الكساد العالمي هذه ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف كيف تُبقي الذئب حيّاً دون أن يفنىٰ الغنم ؟!

وهل اجتمع العرب والمسلمون وطرحوا علىٰ بساط المناقشات أسئلة : لماذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية أراضي السعودية والكويت ودول الخليج العربي ؟!

وهل ذلك يعود إلىٰ تخوف الأمريكان من عودة حالة اختناق بترولية كما حدث أثناء حرب تشرين ١٩٧٣م ؟!

وكم من الأموال العربية والإسلامية أُنفقت علىٰ عمليات التسليح من

أجل رد العرب علىٰ العرب ، وليت الأمر كان من أجل رد الهمجية الإسرائيلية عن العرب والمسلمين ؟!

وهل المسألة مسألة صراعات حقيقية ، أم هي عملية غش وتلاعب في التقارير والمصطلحات ؟! [1] .

* * *

(١) للتوسع في هذا الباب يراجع : انتحار الحضارة ـ مصدر سابق ـ ، أمريكا والعروبة والإسلام لأحمد مصطفىٰ : ٥٧ـ٩٦ ، أمريكا وخفايا حرب الخليج د . . نبيل السمان ، خطر السياسة الأمريكية ـ مصدر سابق ـ وغيرهم . . . .